استنفار في تل ابيب
خوفاً من عملية "حين" اخرى..

اعلنت السلطات الاسرائيلية حالة الاستنفار في لواء تل ابيب ، وذلك مساء ٢-٤-٧٥ ، بعد ان وصلت معلومات الى مقر الشرطة تشتبه بوجود شخصين يحملان جوازي سفر هنديين ، دخلا الى تل ابيب ، ويحاولان القيام بعمليات فدائية في اماكن عامة .

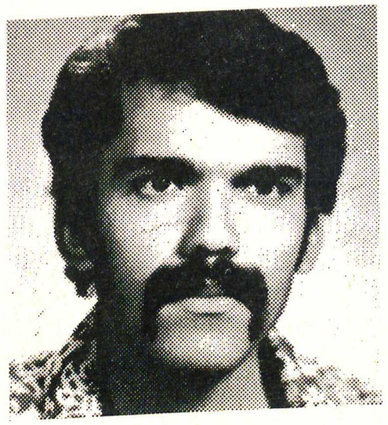

وباشرت الشرطة الاسرائيلية على الفور التحقيقات ، وعلم ان احد المتهمين يقيم في فندق كومودور في تل ابيب . ووصلت المكان قوة من رجال الشرطة ، وتمركز كبار الضباط في الغرفة رقم ١١٥ في الفندق حيث اقام المتهم ، وفورا نقلت الاوامر والتعليمات الى دور السينما والقاعات العامة والى الحرس الاهلي .

وبعد التحقيق اتضح ان المتهم اجرى مكالمة هاتفية مع زميله في ساعات بعد الظهر ، وبرجح ان زميله يحمل جواز سفر هنديا كذلك . وخرج من الفندق بعد هذه المكالمة . والتقى الشخصان في ساعات الليل في ميدان ديزينجوف ، وبعد ذلك افترقا . وارسلت دوريات من الشرطة الى دور السينما كافة ، وعندها اتضح ان المتهم المقيم في الفندق اشترى تذكرة واحدة في سينما اوفيرا في الصف ١٦ — ب ودخل الى السينما .

هذا وقد احاطت قوات الشرطة بالفندق ودار السينما واتضح نتيجة التحقيقات ان احد المتهمين يتكلم اللغة العبرية ورفضت الشرطة الادلاء باية معلومات حول القضية ، وبعد ساعات سمع انفجار شديد في شارع الخاخام كوك في تل ابيب . وتحطم احد النوادي واصيب باضرار جسيمة ، وخرج سكان المنطقة من منازلهم مذعورين . وكالعادة اعلنت الشرطة الاسرائيلية ان الانفجار وقع نتيجة « خلافات شخصية » .

هكذا يلاحق شبح عملية سينما « حين » الاسرائيليين يوميا .

يهوشفاط هيركابي :
اعترفوا بهم يعترفون بنا

تحدث البروفسور يهوشفاط هيركابي في برنامج اذيع يوم ٧٥/٤/٤ من اذاعة العدو عن جذور النزاع العربي — الاسرائيلي ، والاطروحات السائدة في الوقت الحاضر في العالم العربي ، قال هيركابي : « يتوجب على اسرائيل اعترافها بحق الفلسطينيين بوجود كيان مستقل لهم . شرط ان يعترفوا بكياننا. وهذا تحد صعب جدا بالنسبة اليهم ، وهذا اصعب بكثير بالنسبة لهم من الاعتراف باسرائيل ، لان الاعتراف بحقنا لكيان مستقل يعني تحولا ايديولوجيا. ذلك انهم يصفوننا كجماعة دينية وليس كجماعة وطنية او قومية ، وذلك لا نستحق ان تكون لدينا دولة . لكن الاعتراف بحقنا بكيان مستقل يعني تحولا في موقف مبدئي من مواقفهم » .

تدهور الوضع الاقتصادي

كتب المحلل الاقتصادي لصحيفة يديعوت احرونوت ٧٥/٣/١٠ تسبي كيلر بان الاقتصاديين الاسرائيليين ابدوا قلقهم الشديد « من ارتفاع العجز المالي لميزانية الدولة الى اكثر من خمس مليارات ليرة الامر الذي سيؤدي بالتاكيد الى تضخم مالي داهم » .

واضاف كيلر بان رجال الضرائب يتوقعون انخفاضا بدخل الخزينة ، ولن تسوى خسائر الخزينة بواسطة ضريبة قيمة اضافية ، لانه من غير المتوقع تطبيقها خلال سنة ١٩٧٥ ، لان حجم العجز المتوقع سيصل الى خمس مليارات ليرة .

من ناحية اخرى ذكرت يديعوت احرونوت ٧٥/٣/١١ ان الصناعات الجوية الاسرائيلية بالله وبيت شيمش ، التي تشغل ١٦ الف عامل تنوي تسريح الفين حتى ثلاثة الاف عامل ، وذلك بسبب صعوبات تواجه ميزانيتها . وذكرت الصحيفة ايضا ان افران الغاز « شبيط » سيغلق ابوابه لمدة خمسة اسابيع ، ويرسل عماله في اجازة مؤقتة ، بسبب تراكم البضائع في الاسواق والمستودعات ، بعد انخفاض حركة المبيع .

اسلوب جديد للاستيطان

قالت صحيفة هارتس ٧٥/٤/٥ : بان اسلوبا جديدا للاستيطان بدأته السلطات الاسرائيلية في الضفة الغربية . وان مستوطنات عسكرية بدأ الاعداد لاقامتها في مناطق الضفة . وقد اقيمت واحدة من هذه المستوطنات مؤخرا بالقرب من قرية «دوما» بين غور الاردن ، ونابلس واطلق عليها اسم « كوكب الصباح » . وتقتضي الخطة الجديدة باقامة « مواقع عسكرية ! كخطوة اولى ثم يتحول هذا الموقع في المستقبل القريب وباسلوب تدريجي الى مستوطنة مدنية .

من ناحية اخرى قالت يديعوت احرونوت ٧٥/٣/٩ بان المنطقة الصناعية في معاليه ادوميم ستصبح من اضخم المناطق الصناعية في اسرائيل . وان خطط تطوير هذه المنطقة مستمرة وتبلغ التكاليف حوالي مليار ليرة اسرائيلية ، ويتوقع ان تستوعب المصانع الـ ٧٠٠ التي ستبنى حوالى ١٤ الف عامل.

فتح قناة السويس ، وميناء ايلات

بعد قرار السادات بفتح قناة السويس امام الملاحة العالمية في الخامس من حزيران المقبل ، نقلت جريدة « دافار » الاسرائيلية عنوزير مواصلات العدو جاد يعقوبي قوله ، ان هناك ضرورة باسراع تطوير ميناء ايلات ، بسبب فتح قناة السويس حيث يحتمل ان يؤثر فتح القناة على حجم التعامل في الميناء .

وقال يعقوبي ان اسرائيل تخطط لبناء رصيف جديد لاستقبال ناقلات البترول في ميناء ايلات ، وباستثمار رخيص ، كما اشار ايضا الى توقعه تسلم تقارير حول بناء مستودع لكيماويات على بعد عشرات الكيلومترات جنوب ايلات في وقت قريب .

ودعا يعقوبي الى ضرورة التوجه نحو تطوير خط سكة الحديد التي تصل الى ايلات ، نظرا لان تصدير البوتاس والفوسفات سيتضاعف في السنين المقبلة .

الاردن يدفع واسرائيل تسمح

كشفت صحيفة « معاريف » الاسرائيلية النقاب عن ان السلطات الاردنية تحصل مسبقا من سلطات الاحتلال على اذن بارسال القروض الكبيرة للضفة الغربية . وكانت سلطات الاردن قد نشطت في ارسال قروض الى الضفة الغربية المحتلة ، اخرها قرض « لبناء مدارس » في قرى منطقة رام الله ، التي طاف فيها اعوان السلطات الاردنية بعرائض جمعوا عليها تواقيع المنتفعين من هذه القروض .

ناقش المجلس النيابي اللبناني في الاسبوع الماضي البيان الوزاري او كشف الحساب الذي تقدمت به الحكومة اللبنانية عن كل الاحداث الدامية التي جرت في صيدا وفي مناطق اخرى من لبنان . وككل مرة استطاعت الحكومة الممثلة لمعظم اطراف الطبقة الحاكمة ان تتفادى عدة الغام دفعة واحدة ابتداء بمقتل النائب الوطني معروف سعد وانتهاء بقضية التوازن داخل الجيش .

في مناقشة البيان الوزاري
أزمة وزارية مفتعلة!

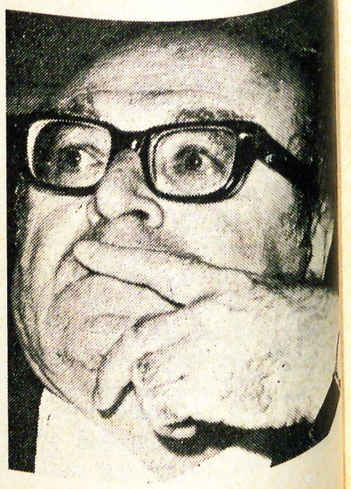

والواقع ان اللعبة السياسية التي الت على [illegible] السلطة للفلفة حوادث صيدا وذيولها هي [illegible] اللعبة التي املت عليها القفز من فوق المشاكل [illegible] التي يواجهها المواطن الى محاولة اثارة [illegible] اللبناني الفلسطيني .

[illegible] اللعبة السياسية ، والصورة تتكرر باشكال [illegible] مختلفة وتبقى معادلة واحدة تعالج السلطة [illegible] اساسها الازمات الكبيرة ، ومشاكل المواطن [illegible] نفس المستوى .

[illegible] الحاكمة اللبنانية بطرفيها « المعارض » [illegible] السلطة ، يتشاركان بنظرة واحدة الى [illegible] الاجتماعية واسباب الحرمان اللاحق [illegible] وحتى في معالجة هذه المشاكل ، تختلف [illegible] من حيث الشكل والسلوك ولكنها تصب في [illegible] خانة واحدة ، اي في مصلحة النظام [illegible] البراعة والذكاء .

[illegible] التي طرحت اثر حوادث صيدا ، وبالذات بعد مقتل النائب معروف سعد ، وكيفية معالجتها ، بعد ابرز مثال على الطرق الفذة التي تتبعها الطبقة الحاكمة لتفادي اسباب التفجير وامكان التناقض . فقد لعبت السلطة لعبة مزدوجة باثارة موضوع الجيش ، والانقسام حوله لتضرب قضية الذيول التي تركها اغتيال معروف سعد ، وثانيا اثارة موضوع التدخل الفلسطيني بالشؤون اللبنانية لتغطي قضية حوادث صيدا والمطالبة بالتوازن داخل الجيش اللبناني .

ولقد اثارت حوادث صيدا ثلاثة مسائل اساسية هي باختصار تمثل المرحلة التي تمر بها الطبقة الحاكمة اللبنانية ، وتفجرت بمجملها بوجه الحكومة . هذه المسائل هي بالدرجة الاولى : التململ الاجتماعي ودور لبنان في مواجهة العدو الصهيوني ، وتنامي دور الحركة الشعبية اللبنانية . بالنسبة للتناقضات الاجتماعية فقد ظهرت الطريقة التي عالجت فيها السلطة تظاهرة صيدا مدى الضيق والهوس الذي وصلت اليه اطراف الطبقة الحاكمة وردود فعلها على المشاكل التي يعاني منها الشعب، هذا بصرف النظر عن القوى التي ارادت من وراء حوادث صيدا ان تصيب هدفا ابعد واكثر شبهة .

وعندما تفاقمت الامور وخرجت من بين ايدي السلطة اثر مقتل النائب السابق اثارت اجهزة الاعلام الرسمية وغير الرسمية المدعومة من السلطة والاحتكار ، قضية التدخل الفلسطيني في الشؤون اللبنانية ، وبدأت تدفع بالاحداث باتجاه صدام محدود مع المقاومة ، في محاولة لامتصاص النقمة التي ولدتها طريقة معالجة تظاهرة الصيادين ، وبالتالي تغطية دور شركة بروتيين الاحتكارية في منافسة الصيادين في ارزاقهم .

وعندما سقط هذا الاسلوب بفعل وعي الجماهير اللبنانية لدور المقاومة استخدمت الطبقة الحاكمة قضية الجيش اللبناني ، ومحاولة احداث انقسام حوله بين اللبنانيين لامتصاص كافة القضايا الملحة المطروحة بالتالي في الساحة اللبنانية ، والهروب من التركيز على ان يكون دور الجيش اللبناني فعالا بمواجهة العدو الصهيوني .

وقد عرف النظام كيف يحولها من ازمة نظام عاجز عن تلبية الحاجات الجماهيرية الملحة ، الى ازمة وزارية وخلافات جانبية بين المعارضة والحكومة ، وبين القصر ، وخصومه السياسيين هذا في الظاهر .

اما في الداخل فقد توزعت الادوار تلقائيا ، وتعددت طرق المعالجة عفويا باثارة تناقضات خارج الازمة الحقيقية ،بالاضافة الى تدخل بعض الدول العربية ومنها النفطية عن طريق ارسال مبعوثين لينقلوا الى المعارضة والحكومة معا عدم الرغبة في تفاقم الاوضاع في لبنان .

وقد ارسلت احدى الدول النفطية فعلا مندوبا عنها لينقل الى ذوي الشان رفض هذه الدولة الوصول بالاحداث الى مرحلة التفجير .

وعلى صعيد اللعبة التقليدية التي تستخدمها السلطة فقد كان طلب الحكومة انعقاد جلسة لمناقشة قضية حوادث صيدا ، وتحديد المسؤولية فيها على طريقة الهجوم افضل وسائل الدفاع . وطبعا فقد تلت الحكومة بيانها الوزاري دون ان تحدد المسؤول او الجهة التي دفعت الاحداث بهذا الاتجاه ، او التي كانت تقف مباشرة وراء مقتل النائب السابق سعد . ودون تحقيق المطالب التي طرحتها اصلا تظاهرة صيادي الاسماك وعلى رأسها سحب رخصة شركة بروتيين الاحتكارية التي تنافس الصيادين وتحتكر الثروة السمكية .

وقد كان واضحا منذ البداية ان الطبقة الحاكمة اللبنانية بكافة اطرافها لا يمكن ان تؤدب نفسها او تعاقب خروجها على القانون ، او احتكارها لكافة المرافق الاقتصادية ووقوفها بوجه المطالب الشعبية.

وبالنسبة لشركة بروتيين الاحتكارية فقد استطاعت بمؤازرة اجهزة الاعلام اللبنانية ان تتفادى الازمة ، والرياح المعاكسة ، وان تغير اتجاه الاحداث باستبدال قضية التناقضات الاجتماعية والحرمان اللاحق بالطبقات الشعبية الىقضية الانقسام الطائفي لامتصاص النقمة الشعبية .

والحديث عن الانقسام الطائفي كان احد الاسلحة الكثيرة التي استخدمتها الطبقة الحاكمة للخروج من الازمة .

وبنفس النسبة فقد استفادت الحكومة هيالاخرى من كافة الظروف التي احاطت بحوادث صيدا والقضايا التي تفرعت عنها .. فمن جهة استطاعت ان تستفيد من اثارة الاعلام الرسمي — والرجعي لقضايا خارج المشاكل الاساسية ، وخارج معنى تظاهرة صيادي الاسماك بالذات ، واستفادت ايضا من الدور « المهدىء » المخزي الذي لعبته احزاب ذات النفوذ في الحركة الوطنية .

وما بدا حتى الان على انه ازمة وزارية ، لا يخرج عن كونه احدى لعب الطبقة الحاكمة اللبنانية المتكررة والتقليدية ، والمتعددة الوجوه والاشكال .